

الفصلُ الأولُ
الأصولُ الفلسفيَّةُ
واللسانيَّةُ اللسانيَّاتُ
التداوليَّةُ

أصبحت التَّـدَاوِلِيَّةُ في السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ منهجاً مألوفاً في اللسانيات وفي الدِّراسَاتِ الأَدَبِيَّةِ بعدما كانت تُعدُّ سَلَّةَ مُهْمَلَاتٍ لمختلف الموضوعات التي تعجز الأدوات اللسانية التَّقْلِيدِيَّةُ عن مُعالجتها، وفي هذا السِّياق يقول جيفري ليج: "لا نستطيع فهم طبيعة اللُّغة ذاتها إلاَّ إذا فهمنا التَّداوِلِيَّةَ: كيف نستعمل اللُّغة في الاتِّصال؟"⁽¹⁾

وإذا بحثنا في أصول الدِّرسِ التَّداوِلِيِّ المعاصر لا نجد له مصدرًا واحدًا بل مصادر كثيرة، ساهمت مجتمعة في بلورة مفاهيمه الكُبرى، حيث تُعدُّ الفلسفة الينبوع المعرفي الأوَّل، محصورةً أساساً في الفلسفة البراغماتية (الذرائعية) والفلسفة التَّحليلية. لكن على الرَّغم من اختلاف التَّداوِلِيَّةِ (Pragmatics) عن المذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatism، فإنَّ مُعظم الباحثين يرون أنَّه أُولَى مصادرها. و البراغماتية أو كما عُرِّيت من قبل المحدثين إلى "برجماتيك" أو "براغما طيقا" إلى غير ذلك، أو كما تُترجمها القواميس إلى "الذرائعية" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة يونانية الأصل وتعني "العمل" أو "الفعل". وورد في الموسوعة البريطانية أنَّ أوَّل من استعمل هذا المصطلح المؤرِّخ الإغريقي "بوليبوس" (المتوفى سنة 118 ق.م)، الذي أطلق هذه التَّسمية على كتاباته لتعني آنذاك "تعميم الفائدة العملية". ومنها اشتقَّت اللُّغة الإنجليزية جميع المفردات التي تتعلَّق بكلمة Practice، وأهمُّها practical التي من رحمها وُلدت الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية Pragmatism التي كانت بدورها سببا في ظهور مصطلح آخر في القرن العشرين هو "Pragmatics" الذي أشرنا في مدخل هذا البحث إلى الاختلاف في تعريبه صيغاً ومعاني⁽²⁾.

أرجع مُعظم الباحثين أصل الفلسفة البراغماتية إلى الحركة التي نشأت في أمريكا في أواخر القرن التَّاسع عشر، وعُرِّفت باسم "البراغماتيزم pragmatisme"، وكان أوَّل من أطلق عليها هذه التَّسمية هو الفيلسوف "تشارلز ساندرز بيرس" Charles Sandres pirce (1839-1914) حينما نشر مقالين له، الأوَّل سنة 1978 بعنوان "كيف تجعل أفكارك

(1) ينظر عادل الثامري ، التداولية ظهورها وتطورها . ص01.

(2) ينظر دنحا طوبيا كوركيس، البراغماتية والفائداتية . ص01.

واضحة (How to make our ideas clear) والثاني سنة 1905 بعنوان "ما هي البراغماتية؟" . What pragmatics is .
 ثم طوّرها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النفس "وليم جيمس" William James (1842-1910) من خلال كتاباته الفلسفية التي أدت دوراً هاماً في الفلسفة المعاصرة ، بدءاً بمحاضراته التّصورات العقلية والنتائج العمليّة سنة 1898، ثم ساندتهما بعد ذلك الفيلسوف "جون ديوي" Johon Dewey (1859-1952) الذي حاول في مختلف كتاباته أن يجعل مُنطلقاً للتّفكير البراجماتي، وأن يضع له مجالات للتّطبيق، إضافةً إلى فلاسفة آخرين أقلّ شهرةً من أمثال "تشوسني رايت" (1830-1875) Ch-Wright ، "جون جرين" J.Green (1835-1876) و"ألفروندل هولمز" O.W.Aolmes (1841-1935) والفيلسوف الإنجليزي "ف.س.س. شيلر، F.C.S.Shiller (1864-1937) (1).

و البراغماتية في معناها العامّ الذي قدّمه ديوي في "قاموس القرن Dictionary Century" (1909) هي "النّظرية التي ترى أنّ عمليّات المعرفة وموا دّها إنّما تتحدّد في حُدود الاعتبارات العمليّة أو الغرضية ، فليس هناك محلّ للقول بأنّ المعرفة تتحدّد في الاعتبارات النّظرية التأمليّة الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجرّدة" (2).

وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأمليّة أو العقلية المثالية التي تميّز باستخدامها الوضع المثالي ونزوعها إلى التنظير محاولةً فرض نظامٍ واحدٍ على العالم المتعدّد المختلف، و تُقيم فلسفةً قوامها أنّ قيمة الأفكار المجرّدة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عملياً. وحتىّ حينما تكون الأفكار غير عمليّة ، فإنّ الواقع التاريخي والعمليّ يظلّ مهيمناً عليها (3). فصحة الفكرة تعتمد على ما تُؤدّيهِ من نفع، أيّاً كان نوع هذا النفع، أو على ما تُؤدّي إليه من نتائج عمليّة ناجحة في الحياة تطبيقاً لقول "بيرس"

(1) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص41. وينظر محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي، ص 175.

(2) محمد مهران رشوان ، المرجع السابق ، ص 41 .

(3) ينظر ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، ص 102 وما بعدها.

وجود الشيء يعني كونه نافعا، يقول "جيمس" في سياق دعوته إلى تغيير العالم بواسطة العمل، حيث تكون الأفكار نفعيَّةً وتؤدي إلى نتائج عملية "إنَّ البراغماتي عند معالجته لبعض الإشكالات، بدلاً من أن يُعالجها بالتأمل المعجب، يقفز إلى الأمام في نهر الحيرة، إذ يعيش فيها كما تعيش الأسماك في الماء"⁽¹⁾.

فيؤكد على ضرورة عدم الاكتفاء بالوصف التأملي لبعض الأفكار أو البحث عن منشئها، بل المهم هو نتائجها العملية التي تؤثر في سلوكنا وتُغيِّر واقعنا نحو الأفضل أي؛ تُحقِّق لنا المتعة الخاصة. يُضيف جيمس تأكيداً لنفس الفكرة "إنَّ كل عقيدة تُؤدِّي إلى نتيجة مُرضية أو حسنة، إنَّما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعاً للعمل فقط، وإنَّما العمل أو النتائج هي الدليل على صحَّة الفكرة،... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تُثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات وإنَّما في الأعمال التي تُؤدِّي إليها هذه الفكرة وفي التغيُّرات التي تُنتجها في الدنيا المحيطة بنا ولا يهم في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها"⁽²⁾.

كما اتَّجه "ديوي" نحو أدائيَّة التفكير، لأنَّ الفكرة هي فرضية الفعل. وتقودنا وحدها فعلياً نحو الحقيقة، هذه الأخيرة يُؤكِّد المنهج التداولي على أنَّها عملٌ إنسانيٌّ محضٌ، ويؤكد شيلر أنَّه "لا توجد حقيقة مطلقة، وإنَّما كلُّ حقيقة فهي إنسانيَّة... وعلى هذا فإنَّ الحقيقة لا تُعلن مرَّة واحدة وإلى الأبد، وإنَّما هي ديناميكية، وفي سيرورة مستمرة"⁽³⁾. فالحقيقة نسبيَّة وليست مطلقة، تتغيَّر بتغيُّر واقع الإنسان وحاجاته المتجدِّدة. وفي إحدى قواعد المنهج التداولي ميِّز "جيمس" بقوله "إذا اعتقدت في صدق قضيتين فانظر في أثر كلِّ منهما على سلوكك العملي فإن اختلف سلوكك في كلتا الحالتين، فالقضيتان مختلفتان، وإن لم تختلف النتيجة، فالقضيتان قضية واحدة، ولكن بصورتين مختلفتين"⁽⁴⁾.

(1) ينظر محمد كحلاني، فلسفة التقدم، ص 108.

(2) عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص 05.

(3) ينظر محمد كحلاني، المرجع السابق، ص 119.

(4) نفسه، ص 119.

وهنا تبدو البراغماتية نظريةً في المعنى أيضا ، يقول "بيرس وجيمس" "إنَّ المعنى ليس مفهوما ثابتا ، بل يختلف باختلاف مكانه في سلم الموجودات"⁽¹⁾.

وللإشارة فإنَّ المتتبع لهذا المنهج يلاحظ أن أصحابه يرفضون الالتفات إلى الماضي، وتشرب أعناقهم دائما إلى المستقبل رافضين المناهج التاريخية، وإن كان لابد من اتخاذ الحاضر نقطة وصل بين ماضٍ حامل لما كان من تراث ، وبين مستقبلٍ ينبىء عما يمكن أن يكون أفضل على حد تعبير محمد الكحلاني، وعلى الرغم من أن البدء من الصفر عمل صعب لكنه ليس مستحيلا، فالعقل البشري قديما استطاع أن يثبت قدرته على الإبداع رغم البيئية والمعطيات البسيطة ، فلم لا يستطيع الإنسان اليوم ذلك وقد توفرت له معطيات هائلة بل خارقة أحيانا كثيرة⁽²⁾.

ومما سبق يمكن القول أن نقطة الالتقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما ، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن معنى فكرة ما ، أو معتقد أو مسألة ما ليست في الصور الشكلية التي تثيرها في الذهن ، وليست في مطابقتها لحقائق الموجودات في الواقع ، وإنما في النتائج العملية التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تتجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها أثناء الاستعمال ، بما يحمل ذلك من ردة فعل على المذاهب التي اكتفت بوصف اللغة والتنظير لها بمعايير تفسيرية أو تقويمية كلية شأن البنوية مثلا ، وإذا كانت التداولية قد قيدت أثناء تطورها بالممارسة الفلسفية للبراغماتية ، فإنها أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقلا لغويا بديلا بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي الذي يهتم بالاستعمال اللغوي المتعلق بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل⁽³⁾ .

إن تأثير الفلسفة في ظهور التداولية المعاصرة ، لم يتلخص في الاتجاه الذرائعي الأمريكي فقط، بل نجد كذلك اتجاها آخر يعرف بالفلسفة التحليلية ، فلقد شكل هذا التيار

(1) إبراهيم مصطفى إبراهيم ، نقد المذاهب المعاصرة، ص 163.

(2) ينظر محمد كحلاني ، فلسفة التقدم، ص 106.

(3) ينظر عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص 06.

الفلسفي بمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياها الخلفية المعرفية التي انبثقت منها أكثر المفاهيم التداولية أهمية متمثلة في "مفهوم الأفعال الكلامية، ومفهوم القصدية" فكانت بذلك السبب المباشر في نشوء اللسانيات التداولية .

ذهب الكثير من الدارسين إلى أن الفلسفة التحليلية نشأت مع فلاسفة المدرسة الانجليزية الحديثة من أمثال: "جورج مور"، "برتراند راسل"، "فيتجنشتاين"، ثم "كارناب" و"آير" .. في أواخر القرن العشرين، ولكن التحليل كإجراء علمي و بوصفه طريقة في التفلسف ليس جديداً، بل يمكن أن نعود بجذور التحليل الفلسفي إلى زمان فلاسفة اليونان أمثال "أفلاطون" و"أرسطو"، وبعض فلاسفة العصور الوسطى، وكثير من فلاسفة المحدثين ، الذين استوعبوا هذا التراث الفلسفي وكان له تأثيره على اتجاهاتهم. (1)

إن للفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" Gottlob Frege (1848-1925) في كتابه "أسس علم الحساب" اليد الطولى في تبلور المفهوم العلمي الصارم للفلسفة التحليلية، إذ كان لدروسه التي ألقاها على طلبة الفلسفة والمنطق بالجامعة الألمانية أثرٌ بالغٌ في جميع أنحاء أوروبا خاصة ألمانيا والنمسا، بل لقد كان ما طرحه عند بعض فلاسفة اللغة يمثل ثورة أو انقلاباً فلسفياً جديداً في نطاق البحث اللغوي، إذ ميز في رؤيته الدلالية بين اسم العلم والاسم المحمول ، وبين المعنى والمرجع وربط بين مفهومين تداوليين هامين هما الإحالة والاقتضاء، فأحدث بذلك قطيعة معرفية بين الفلسفة القديمة والحديثة، وكان كل ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهاجاً فلسفياً جديداً. (2)

اقتفى الفيلسوف النمساوي "لودفيغ فيتجنشتاين" L.Wittgenstein (1889-1951) أثر "فريجه" وأسس اتجاهها فلسفياً جديداً سماه : فلسفة اللغة العادية. رفض من خلاله ما روجه الوضعيون المناطقة خاصة مفهوم الافتراض السابق الذي كان هو نفسه مشاركاً في وضعه في كتابه "رسالة منطقية فلسفية" عام 1930.

(1) ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 07 وما بعدها.

(2) ينظر محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة، ص 13.

وقد شاع هذا الاتجاه في البداية في كمبريدج وضم مجموعة من الفلاسفة المتأثرين بشكل مباشر "بفيتجشتاين" منهم: "جون وزدوم" J.Wi sdom ، و"مالكولم" N.Malcolm ، و"ج.أ.بول" G.A.Paul ، و"ليزروبيتز" M.Lazerowitz ، و"استكومب" Anscombe ، و"فايزمان" Waisman ، وبعد وفاة "فيتجشتاين" انتقل مركز الاهتمام الفلسفي من كمبريدج إلى أكسفورد تحت زعامة "جليرت رايل" (19761900)G.Ryle و"جون أوستين" J.Austin ، "ستراوسون" Strawson ، و"هيرت" Hart و"هامشاير" Hamshire ، و"هير" Hare ، و"ارنوك" Warnock .

لم يكن "فيتجشتاين" المتأثر الوحيد بالتجديد الفلسفي الذي جاء به "فريجه" ، بل تأثر به فلاسفة كثيرون من أمثال : "إدموند هوسرل" edmoond Hausserl و"كارناب" Carnap ، و"أوستين" Austin و"سيرل" Searle وغيرهم ،الذين تجمع بينهم مسلمة عامة مشتركة مفادها أن اللغة هي أداة الإنسان لفهم ذاته وعالمه ،وهي الوحيدة المعبرة عن هذا الفهم . (1)

ويمكن أن نجمل مفهوم الفلسفة التحليلية في مطالب واهتمامات ثلاث هي: (2)

- 1- ضرورة التخلي عن منهج البحث الفلسفي الكلاسيكي خاصة الميتافيزيقي .
- 2- الانتقال من "نظرية المعرفة" إلى "التحليل اللغوي" كموضوع للبحث الفلسفي .
- 3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية ،خاصة الدلالة وما يتفرع عنها من ظواهر لغوية.

كما يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية هي: (3)

- 1-الاتجاه الوضعي المنطقي Postivisme Logique بزعامة "رودولف كارناب" R.carnap (1891-1970) .

(1) ينظر المرجع السابق ، ص43 وما بعدها .

(2) ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص21 .

(3) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص178 وما بعدها .

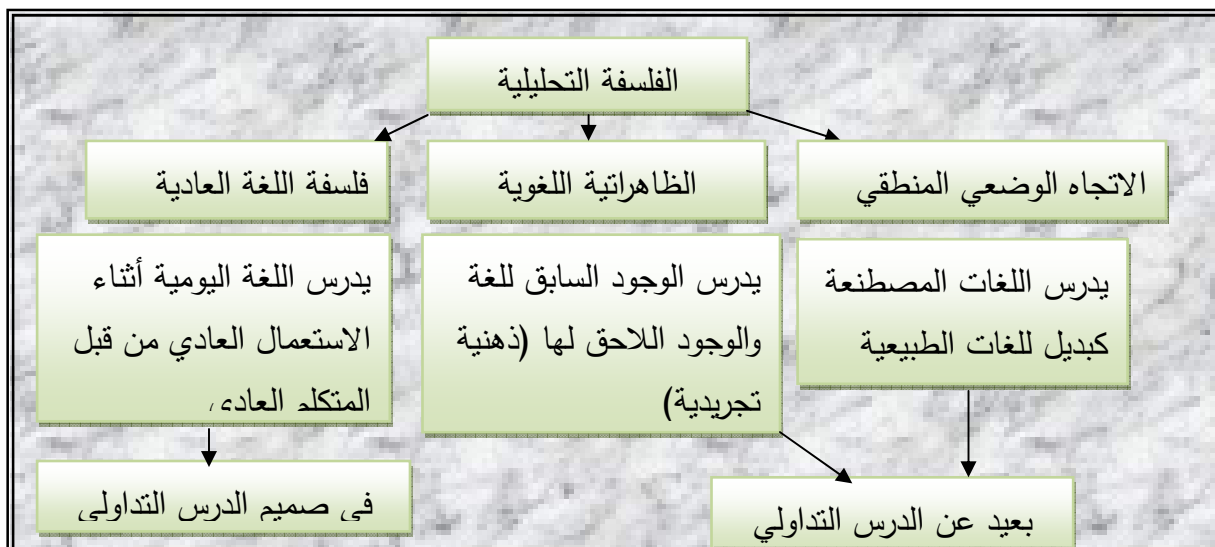
2-الظاهراتية اللغوية Phénoménologie du langage بزعامة إدموند هوسرل .

3-فلسفة اللغة العادية Phénoménologie du langage ordinaire ، بزعامة

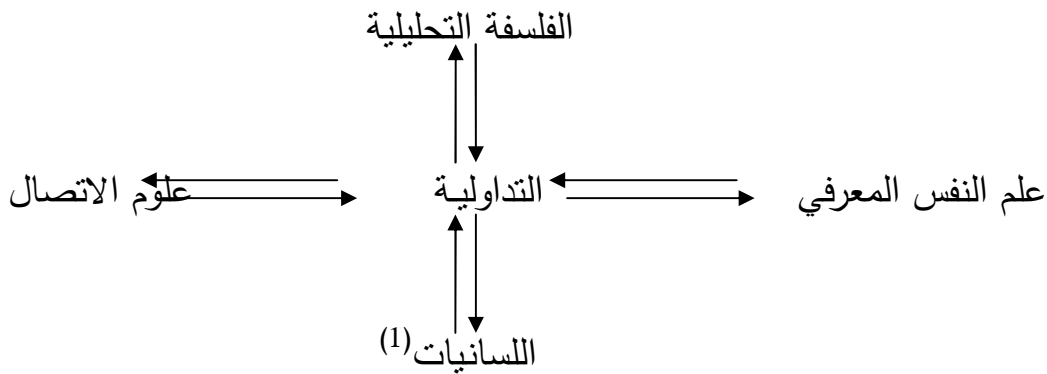
"فتيجشتاين" الذي انبثقت منه ظاهرة الأفعال الكلامية .

وقد خرج الاتجاهان الأولان عن اهتمامات التداولية بسبب استبدال أولهما للغات الطبيعية بلغات أخرى مصطنعة ، فأقصى القدرات التواصلية التي تمتلكها هذه الأخيرة. و اهتم بافتراض مجال تواصل يميز بالمحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق الخاص باللغات البديلة. أما الظاهراتية اللغوية فيؤخذ عليها أنها ابتعدت هي الأخرى عن الاستعمال العادي للغات الطبيعية و اهتمت بما سماه "سوسير" "بالمرحلة السديمية" ، وهي مرحلة ذهنية ما قبل وجودية باللغة التجريد ولا علاقة لها بالاستخدام اللغوي ولا بظروف التواصل ، ولا بأغراض المتكلمين ... ، ولذلك اعتبر هذا الاتجاه غير تداولي ، إلا أن هذا التيار أتى بمبدأ إجرائي تداولي هام هو مبدأ القصدية Intentionnalité الذي استثمره "أوستين" في دراسته لأفعال الكلام وطوره تلميذه "سيرل" في تصنيفه للقوى المتضمنة في القول .

فلم يبق إذن إلا تيار فلسفة اللغة العادية بزعامة "فتيجشتاين" الذي يؤكد أن اللغة هي أداة الفلسفة لحل جميع مشكلاتها، وان الاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها ، ثم تبنى بعد ذلك فلاسفة مدرسة أكسفورد أفكار "فتيجشتاين" وطورها لاسيما ج.ل أوستين في مؤلفه "عندما يكون القول هو الفعل" ، وتلميذه سيرل في دراسته للقوى المتضمنة في القول⁽¹⁾. ويمكن أن نلخص مساهمات الفلسفة التحليلية باتجاهاتها الثلاث في نشأة التداولية بالخطاطة أدناه⁽²⁾:



إن للمفاهيم التداولية أصولاً معرفية، ومنابع فكرية متباينة، ساهمت في إخراجها إلى الوجود حتى غدت التداولية حلقة وصل بين عدد من العلوم الإنسانية كعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وعلم الاتصال، زيادة على الفلسفة التحليلية كما اشرت .



وبعد الإشارة إلى جذور التداولية الممتدة في التراث الفلسفي ، نعرض الآن إلى منشئها اللساني حيث تواجهنا حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها تضع "شارل سانديرس بيرس" في واجهة المؤسسين الأوائل للسانيات التداولية من خلال تصوره لفكرة الدليل اللغوي وأبعاده الثلاثة بعدما كان قد تأثر بالمثالية الألمانية لدى كانط في تمييزه بين ما هو براغماتي وما هو عملي .

يقول الجيلالي دلاش في مؤلفه "مدخل إلى اللسانيات التداولية" "لقد كان للعالم السيميائي ش.س. بيرس اليد الطولي في المنعطف الذي حصل صوب اللسانيات التداولية"⁽²⁾

⁽¹⁾ مسعود صحراوي ، المرجع السابق، ص 24.

⁽²⁾ الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 08.

وهذا ما أشارت إليه كذلك خولة طالب الإبراهيمي في كتابها "مبادئ في اللسانيات" وهي توطئ للحديث عن لسانيات الخطاب. تقول: "وحقيقة القول إن إرهابات أولية ظهرت أوائل القرن الماضي، وبداية هذا القرن مع دعوات بيرس الذي عاصر دي سوسير... دعواته إلى تناول الدليل اللغوي في أبعاده الثلاثة حتى وإن كانت في الواقع موجودة مجتمعة في كيان واحد، فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة"⁽¹⁾.

والملاحظ على هذا القول أن الباحثة قد أشارت إلى معاصرة "بيرس" "لفيردينان دي سوسير" Ferdinand de Saussure (1857-1913) صاحب النبوءة بميلاد المجال الذي تتحرك داخله التداولية والذي أسماه "السيمياء". يقول سوسير "اللغة نظام اشاري يعبر عن الأفكار... وبذلك يمكن مقارنته بالنظام الكتابي وبالنظام الأبجائي للصم والبكم، وبالنظام الاشاري العسكري، وبالنظام الاشاري النقشي،... إن العلم الذي يدرس حياة الإشارة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يكون جزءا من علم النفس الاجتماعي، ولهذا سوف أدعو هذا العلم سيميولوجيا (Sémiologie) هذا العلم يستطيع أن يبين بنية الإشارات ويبين بالتالي الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وما دام هذا العلم غير قائم فلا احد يستطيع أن يعرف ماهيته، ولكن على أية حال، انه في سعي دائم لتحقيق وجوده، وذلك منذ أن ضربت أوتاده مسبقا"⁽²⁾.

إن العالم عند "بيرس" لا يتم إدراكه إلا عن طريق التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا لا يحصل أساسا إلا بواسطة الأدلة (Signées)، هذه الأدلة التي تقيم علاقة مع الناس، وتشكل رموزا تمثل الواقع مما يحملهم على السعي والتحرك⁽³⁾.

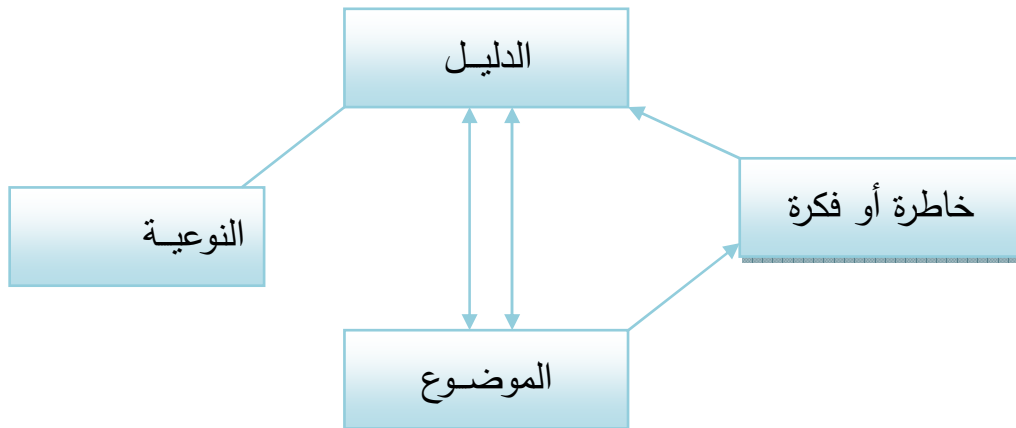
يقول "بيرس": "لكي نبلور دلالة فكرة ما، يجب علينا بكل بساطة تحديد العادات التي تولد هذه الأدلة، ذلك أن دلالة شيء ما إنما تتمثل ببساطة في العادات التي تتولد عنها، إن

(1) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات. ص 158.

(2) بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13

(3) ينظر الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 08. وينظر نعمان بوقرة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 182.

السمة المميزة للعادة إنما تكمن في الكيفية التي تحملنا على العمل، لا في الظروف المحتملة فحسب، بل كذلك في الظروف الممكنة الحصول بل حتى في تلك التي يتعذر تصورها⁽¹⁾. ويذهب كثير من الدارسين إلى أن التأثير المزعوم بين "بيرس" و"دي سوسير" لا أساس له رغم معاصرتهما لبعضهما، وان "بيرس" لم يلتق ب"دي سوسير" ولم يطلع على أفكاره، بل كان له اتجاه منطقي مغاير لاتجاه دي سوسير في نظرتة إلى مفهوم العلامات (السيمياء). ويمكن توضيح تصور "بيرس" حول الدليل في خطاطة تتوفر على ثلاث علاقات تتحقق بواسطة سيرورة متجانسة تدعى السيميوزيس:



(2)

فالدليل يتوفر على علاقة ثلاثية الأبعاد:

- 1- يؤول فكرة .
- 2- وهو مجعول من اجل موضوع بعينه ويدل على نفس الشيء الذي يقوم بتأويله .
- 3- وهو موجود على نحو من النوعية التي تضعه في علاقة مع موضوعه .

(1) الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 08.

(2) بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13.

وبهذا يصبح الدليل شيئاً معقداً أو مركباً من أبعاد ثلاثة تشكل كيانه وعرفت عند بعض الباحثين "بمقولات بيرس العامة"⁽¹⁾.

و إن كانت هذه الأبعاد موجودة في الواقع مجتمعة فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة فنجد: ⁽²⁾

1- **البعد التركيبي:** ويتناول الدليل كدال مجرد كامن غير معين وغير مختص، فالأحمر مثلاً هو صفة في المطلق ذو دلالات عديدة، فقد يدل على اللون، أو على أمر بالتوقيف سواء للمارة أو للسيارات، أو على الغضب، أو الخجل عند احمرار الوجه...

2- **البعد الوجودي أو الدلالي (المعنوي):** ويقضي بالضرورة وجود العلاقة التركيبية لأنه يربط الدليل بما يحيل إليه.

3- **البعد التداولي:** والذي ينظر إلى الدليل في علاقته بمؤوله وكيف يغدو بموجب ذلك قانوناً عاماً في التبليغ والدلالة .

إن الوظيفة الثلاثية للدليل عند "بيرس" قد أعاد تطويرها "موريس" بكيفية نظامية، لأنها تنظر إلى الدليل من حيث معناه الضيق (الناقلات المادية للسيرورة السيميائية، الأشياء، المدلول عليها والمؤولات)، والأدلة يجب تصورها كسيرورات السلوك فالجسم من حيث هو جسم يفعل في المحيط وينفعل به، علماً بأن وظيفة المحيط وأهميته عاملان حاسمان في إرضاء حاجاته، ومن ثم فإن هناك تفاعلاً بين هذين العاملين. ويضيف موريس أن الدليل في سيرورته ينتظم من خلال أربعة عناصر هي: ⁽³⁾

- الناقل الذي يقوم مقام الدليل.
- المدلول عليه الذي يحيل الدليل إليه.
- الأثر الحاصل لدى المرسل إليه والذي يبدو له وكأنه الدليل أو المؤول .

⁽¹⁾ ينظر نصر الدين وهابي، الأربعون حديثاً للشحامي من منظور تداولي، ص20(الهامش).

⁽²⁾ خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات، ص159.

⁽³⁾ ينظر الجبالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص10،11. وينظر بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس

اللسانية المعاصرة ، ص 185

- المؤول .

إن هذه العناصر الأربعة تنتظم بشكل غير تراتبي في بناء السيرورة السيميائية للدليل ، التي تمكن بدورها من استشراف ثلاثة توجهات للبحث النظري متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصلها، "فأثناء وصف السيميائيات تفترض اللسانيات التداولية مسبقاً كلا من الدراسة التركيبية والدلالية .. لأن المناقشة الحصيفة السديدة لعلاقات الأدلة بمؤولها تستلزم معرفة علاقات الأدلة بعضها ببعض وكذا علاقة الأدلة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون"⁽¹⁾.

يقر "موريس" في نهاية تصوره للدليل على البعد السلوكي له، فلا تعدو الأدلة تضطلع بوظيفة نفسية لدى المتلقي وتدفع على اتخاذ رد فعل معين ايجابياً أو سلبياً إزاء حدث ما أو شيء أو مقام ما، فجملة من مثل :

*احذر سيارة

تفرض على المتلقي استجابة كقطع الطريق بسرعة أو الإحجام عن قطعها أصلاً⁽²⁾.
والتركيز على البعد السلوكي للدليل هو الذي جعل "موريس" يصل إلى أول تعريف في تاريخ التداولية يهتم بدراسة علاقة العلامات بمؤولها.

هذا التصور هياً لعالم النفس اللغوي الألماني "كارل بوهلر" الذي تميز بانتقاده ورفضه للتحليل اللغوي السوسيوسمائي وافترضه لثلاث وظائف يؤديها الدليل:⁽³⁾

1- **وظيفة التمثيل:** حيث يطابق الدليل المدلول عليه دون زيادة كلغة الرياضيات ولغة المنطق.

2- **وظيفة التعبير:** فيتجاوز الدليل مجرد الإيصال والتبليغ إلى التأثير في المشاعر كاللغة الشعرية الغنائية.

(1) الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص11.

(2) ينظر نفسه، ص12. وينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية، ص 41.

(3) فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، ص66.

3-وظيفة النداء: التي من خلالها يعبر الدليل عن انجاز سلوك ما، كالأوامر والنواهي وسن القوانين التي تتطلب الطاعة أو العصيان. وقد يشكل التعبير والنداء وظيفة مزدوجة كالكلمات اللطيفة أو لغة الشتائم التي ينفعل المتلقي بها فيرد بالمثل .

ومن هنا يظهر أن "بوهلر" يحاول إقامة لسانيات تهتم بالنشاط اللغوي، وحصر اهتمام اللساني في دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل.

لقد ساعدت أفكار "بيرس" كذلك "كوتلوب فريجه" Cotlob Fregr ليكون له دور في بناء المنهج التداولي، وفي موضع سابق أشرت إلى تمييزه بين الاسم المحمول واسم العلم، وبين المرجع والمعنى، ثم ميز بعد ذلك بين اللغة العلمية واللغة العادية ، وبين الظواهر المحددة للحقيقة والمظاهر غير المحددة؛ فاللغة العلمية ذات روابط منطقية مستقلة في علاقات التفاعل، ولا يهتما ما يساعد على تحديد الحقيقة بل تسعى إلى أن تكون محافظة على المعنى فقط، واللغة العادية تهتم بانجازها لوظيفتها الأساسية؛ أي مدى نجاح التواصل، فتخضع لعلاقات التفاعل التي تبحث البلاغة والأسلوبية عن قوانينها وقوانين تلوين الفكر بتعبير "فريجه" (1).

هذه النظرية التي كرس "فتجنشتاين" جهوده لتطويرها بعد انضمامه إلى فلاسفة أكسفورد قصد دراسة اللغة الطبيعية ليؤسس نظرية أخرى عرفت بنظرية "ألعاب اللُّغة". يشير "فتجنشتاين" إلى أن النشاط اللغوي لا يختلف في قواعده وقوانينه وتنوعه وتطوره وإمكاناته المتواصلة عن الحياة الاجتماعية، وقدم فلسفته الخاصة بألعاب اللُّغة مبنية على مفاهيم أساسين هما: **الدلالة والقاعدة** .

فأما مفهوم الدلالة فيفيد من خلاله وجوب عدم الخلط بين المعنى المحصل والمعنى المقدر، لأن في ذلك خلطا بين الجملة والقول، فالجملة لها معنى مقدر في حين أن القول له معنى محصل، والجملة لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال صلاتها بغيرها من

(1) ينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية. ص28،29. وينظر. Eric Grillo la philosophie du langage p 42

الجمال التي تتضوي تحت نظام معين، كما لا يمكن التحقق من هذا المعنى الحقيقي إلا في صلب الممارسة اليومية لألعاب اللغة.

أمّا مفهوم القاعدة فيرى أنه ذو وجوه اجتماعية واستبدالية ونحوية، فوجه القاعدة الاجتماعي يكمن في أنها تواضع واصطلاح، وهذا بدوره يقود إلى أمر مهم وهو نفي وجود لغة فردية خاصة، فاللغة تركيباً عمومية ولا حياة لها إلا في إطار الاستعمال الجماعي يقول: "إن كل كلمة تبدو في حد ذاتها كما لو كانت شيئاً ميتاً وما الذي يعطيها الحياة، إنها تكون شيئاً حياً أثناء استخدامها، فهل دبت فيها الحياة بهذا الشكل أو أن الاستخدام نفسه هو حياتها؟" (1)

إن استخدام الأدلة لا يتم اعتباراً بل يخضع لقاعدة. و"إن إتباع قاعدة ما أو إعطاء معلومة وأمر ولعب الشطرنج كلها ممارسات أي تقاليد ومؤسسات" (2)

وكل مستعمل للغة يشارك في اللعبة اللغوية، و عليه الامتثال للقواعد الأساسية المصطلح عليها اجتماعياً، دون إهمال القواعد غير الأساسية (القواعد الفردية)، هذه الأخيرة التي تشكل مُثلاً تسمح بتنوع النشاط اللغوي لأنها صالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين .

ودون انفصال عن المفهومين السابقين يأتي مفهوم العاب اللغة كأساس لنظرية "فتجنشتاين" التي تشبه شكلاً من أشكال الحياة اللامتناهية التنوع، فذلك النشاط اللغوي حيث إن استخدام جملة ما يتم بطرق لا حصر لها كالأمر، الوصف، التمثيل، الشكر، التحية، الرجاء.. الخ .

وتتعد الألعاب اللغوية وتتطور بتطور النشاطات الاجتماعية حتى أن الأطفال يتعلمون عن طريقها لغتهم الأم وكيفية الاندماج في المجتمع . (3)

(1) أحمد محمد المعنوق ، الحصيعة اللغوية ، ص 263.

(2) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص 18، 19.

(3) صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 122.

وجّه كثير من العلماء انتقادات ومآخذ على هذا الفيلسوف أهمها: أنه غير تداولي بما فيه الكفاية أو غير حوارى بما فيه الكفاية بتعبير "سيرل"، ولكن رغم ذلك يظلُّ أحد المنظرين للتيار التداولي .

وفي زاوية مقابلة نجد مؤسسين متناوبين للتداولية هما: "رودولف كارناب" و"يهوسيا بارهيل" اللذين طبعاً التداولية بصيغة تجريبية من خلال التمييز بين السيميائية الوصفية والسيميائية المحضة، وإعطاء مفهوم التناوب للفعل التواصلى . مما مهد لظهور نظرية "أفعال الكلام" لدى "أوستين وسيرل" بعد استفادتهما من رؤى "كار ناب" و"بار هيل".

وبعد مرور عشرين سنة يظهر "ستا لناكر" Stalnaker (1972) بتداوليته الشكلية، بعد رفضه لكل الأعمال السابقة التي يصفها بأنها لا تخرج عن إطارين اثنين: فإما أنها ذات طبيعة لا شكلية وإما ذات طبيعة شكلية، ولكنها اختزالية في الدلالة، فساهم بعد سيرل في تنشيط العمل التداولي، لتدين التداولية بعد ذلك في تطورها لهانسون Hansson سنة (1974)، الذي حاول التوحيد النسقي، والربط بين مختلف الأجزاء المتقدمة، بطريقة مستقلة نسبياً، وذلك بتمييزه بين ثلاث درجات من التداولية:

- تداولية الدرجة الأولى: وتندرج ضمنها الرموز الإشارية عند "بارهيل"، أي التعابير المبهمة ضمن سياقات استعمالها والمحاولة الاختزالية لروسيل .

- تداولية الدرجة الثانية: وتضم التضمين والاقتضاء والمعنى الحرفي والمعنى السياقي من وجهة نظر "ديكرو" Ducro.

- تداولية الدرجة الثالثة: وهي نظرية أفعال الكلام⁽¹⁾، التي وضع أسسها "أوستين" وطورها بعد ذلك "سيرل"، من خلال التصنيفات والتقسيمات التي وضعها حتى أن كثيراً من الباحثين يختزل النظرية التداولية في المفهوم الأوستيني والسورلي لأفعال الكلام.

(1) ينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية، من ص 49 إلى ص 82. وينظر الجيلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 18، 19، 20.

يقول محمد يونس: "ولعل من أهم ما ينبغي أن يذكر في سياق الحديث عن البراغماتية الدور المهم والمؤثر الذي قام به فلاسفة اللغة في تطوير هذا المجال، ومن الأعلام المهمين هنا إضافة إلى بول غرايس المشار إليه سابقا، أوستين وسيرل اللذين قدما للسانيات نظريتهما المعروفة بأحداث الكلام"⁽¹⁾

ويدعم هذا الرأي كلام آخر جاء في كتاب: *Introduction à la linguistique contemporaine* "إن التداولية منهج شهد تطوره الواسع لما انتهى إلى نظرية أفعال اللغة، وهي تشكل المسار التاريخي الذي تمثل هذه النظرية حلقة الأخيرة، ويعود فضل تطويرها إلى سيرل الذي اتبع خطى أوستين الذي أسس لوجودها"⁽²⁾.

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيلسوف الأمريكي "جون لانجشو أوستين" *Johon Lang show Austin* لتجسد موقفا مضادا للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي في طرحهم الفلسفي القائل "إن قول شيء ما هو دوما إثبات شيء ما ، أي أن دور اللغة يقتصر على الإخبار عن العالم، والقضايا النافعة هي التي تقبل الصدق أو الكذب، وما عداها ليس سوى أحكام خالية من المعنى"⁽³⁾.

فالمناطقة الوضعيون يرون اللغة وسيلة لوصف الوقائع الخارجية بعبارات إخبارية، ثم يحكم عليها بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، فكل عبارة لا تطابق الواقع لا معنى لها لأنه لا يمكن الحكم عليها صدقا أو كذبا.

فتصدى أوستين لهذا في محاضراته التي ألقاها ما بين سنتي 1952 و 1954 في أكسفورد، و دعا لإلقائها في هارفارد سنة 1955، ثم نشرت عقب وفاته في كتاب بعنوان "How to do thing with words 1962" "كيف ننجز الأشياء بالكلمات".

يرى "أوستين" أن الأقوال اللغوية تعكس أنماطا ونشاطات اجتماعية أكثر من كونها مجرد أقوال تخضع للصدق أو الكذب، ورفض أن تكون وظيفة اللغة مقتصرة على وصف

(1) محمد محمد يونس، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، ص166.

(3) Jacques Moexhler et Antoine Auchlin، Introduction à la linguistique contemporaine، p 135

(3) عطيات أبو السعود، الحصاد الفلسفي للقرن العشرين. ص99.

وقائع العالم وصفا صادقا أو كاذبا، وأطلق على هذه الفرضية اسم "المغالطة الوصفية" أو "الإيهام الوصفي"، فكثير من الجمل غير الاستفهامية أو التعجبية أو الأمرية لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. بل إنها تغير الواقع أو تسعى إلى تغييره، والناطق بها لا ينشئ قولاً بل يؤدي فعلاً فهي أفعال كلام⁽¹⁾. فجملة "أمرك بالصمت" أو "أنت طالق" لا تصف واقعا بل تفيد الانتقال من حال إلى آخر مغاير له في هذا الواقع، فالجملة الأولى هي انتقال من حالة الضجيج والفوضى إلى حالة السكون والهدوء، وجملة الطلاق هي انتقال من حالة إحلال المرأة إلى حالة تحريمها على الناطق بلفظ الطلاق.

لقد ميز "أوستين" في البداية بين نوعين من الأقوال : (2)

أ/ أقوال إخبارية أو تقريرية: تصف العالم الخارجي، ويحكم عليها إما بالصدق أو الكذب .
 ب/ أقوال أدائية أو إنجازية: تؤدي بها في ظروف ملائمة أفعال ويحكم عليها بالتوفيق أو الإخفاق عوض الصدق أو الكذب كالاعتذار، الوصية، الوعد ...
 وتتفرد الأقوال الإنجازية بخصائص تميزها عن الأقوال الإخبارية منها: أنها تسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أمر" "وعد"، "أقسم" مما يفيد معناه إنجاز عمل، غير أنه تراجع عن هذا التمييز لعدم دقته. فالأقوال التقريرية (الوصفية) غالبا ما تعمل على إنجاز فعل الإخبار .

ووضع "أوستين" شروطا لتحقيق الأفعال الإنجازية سماها شروط الملاءمة وهي: (3)

- 1- وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي معين كالزواج مثلا أو الطلاق.
- 2- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.
- 3- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء .

(1) ينظر أن رويول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص30، 31، 99. وينظر عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي، ص02.

(2) ينظر للاستزادة ج أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص13 وما بعدها.

(3) ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص44.

4- أن يكون التنفيذ صحيحا.

5- أن يكون التنفيذ كاملا.

أضاف إليها غرايس شروطا أخرى قياسية ليست لازمة لأداء الفعل، بل لأدائه أداء موفقا وغير معيب، كأن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره وفي مشاعره و نواياه وأن يلتزم بما يلزم نفسه به، وغياب الصدق في إنجاز فعل ما يؤدي إلى سوء استخدام فعل الكلام كقولك: "أعدُّ" وفي نيتك إخلاف وعدك. (1)

غير أن "أوستين" ما لبث أن رفض هذا التمييز بعد أن تبين أنه غير حاسم، فعاد للإجابة عن السؤال الأساسي: كيف ننجز فعلا حين ننطق قولاً؟. فهو يقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، فميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية: (2)

أ/ فعل القول (أو الفعل اللغوي): إطلاق الألفاظ في جمل ذات بناء نحوي وذات دلالة، وينقسم بدوره إلى أفعال فرعية:

1- الفعل الصوتي ويتمثل في إنتاج أصوات تنتمي إلى لغة معينة.

2- الفعل التركيبي: وهو خضوع هذه الأصوات للقواعد النحوية الخاصة باللغة المنتمية إليها.

3- الفعل الدلالي: الذي يجعل هذه المفردات حبلية بمعان ودلالات محددة. والملاحظ أن هذه المستويات هي المستويات اللسانية المعهودة.

ب / الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي الحقيقي): وهو العمل الناتج والمنجز بعد التلطف بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من هذه النظرية. والفرق بينه وبين الصنف الأول أنه قيام بفعل ضمن قول شيء، في حين أن الأول هو مجرد قول

(1) ينظر نفسه، ص 45.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

شيء فقط. وتسمى الوظائف اللسانية التي تحملها هذه الأفعال بالقوى الإنجازية مثل السؤال، الوعد، الأمر...

3- الفعل الناتج عن القول (أو الفعل التأثيري) وهو مجموع الآثار المترتبة عن قول ما ، فبعد التلفظ بفعل القول وما يحمله من قوة إنجازية يكون من الطبيعي أن يؤثر المتكلم في المخاطب من خلال ردة الفعل التي يبديها ، والتي تنبئ عن تغير حاصل على مستوى مشاعره وأفكاره. فينتج عن ذلك قيام المرسل بثلاث أفعال في آن واحدة وهي فعل القول الموجه إلى المرسل إليه، الفعل المنجز بواسطة القول ، وفعل التأثير على المرسل إليه كالإقناع، التضليل... فإذا قال أب لابنه مثلا: "نظف أسنانك" يكون قد أنجز عمليين هما: فعل القول حين تلفظ بجملة " نظف أسنانك" ، والفعل المتضمن في القول وهو الأمر المستفاد من الجملة. وإذا أجابه الابن " لا أشعر بالنعاس" ينجز الأفعال الثلاثة معا وهي: الفعل القولية عند النطق بالجملة، والفعل المتضمن في القول وهو إخباره وتأكيد انعدام الرغبة في النوم، وفعل التأثير بالقول وهو إقناع الأب بإمهاله وقتا لتنظيف أسنانه مادام لا يشعر بالنعاس⁽¹⁾ وقد لاحظ "أوستين" أن كل الجمل لا تخلو من أفعال القول بل لا تكون إلا بها ، وأفعال التأثير لا تلازمها دوما فمنها ما لا تأثير لها ، فوجه كل اهتماماته للأفعال الإنجازية حتى سميت "النظرية الإنجازية"⁽²⁾ ليتخذ فيما بعد من القوة الإنجازية أساسا لوضع تصنيف آخر للأفعال الكلامية على الرغم من عدم رضاه عنه حسب اعترافه وهذه الأصناف هي: ⁽³⁾

1- أفعال الأحكام (أو الحكميات) **Verdictifs** : وتقوم على إصدار أحكام تستند إلى

أسباب وجيهة، وتتعلق بقيمة أو حدث مثل، حكم، قدر، قيم...

2- أفعال القرارات **Exécutifs** : وتتمثل في إصدار قرار معين لصالح أو ضد أفعال

معينة مثل: عين، حذر، نصح، طلب....

(1) ينظر آن رويول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص 31، 32.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر . ص 46.

(3) J.L.Austin , Quand dire c' Est faire p153,154. David Zemmour ,Initiation à la l'inguistique p128,129

3-أفعال التعهد **Commissifs**: وفيها يلتزم المتكلم بفعل شيء ما مثل: وعد، أقسم القيام بمعاهدة...

4-أفعال السلوك **Comparatifs**: وتمثل ردود أفعال خاصة، إزاء تصرفات الآخرين والأحداث المرتبطة بهم مثل: شكر، هنا، رحب، عزي، اعتذر...

5-أفعال الإيضاح **Expositif**: وتستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيان رأي مثل: اعترض، أنكر، شكك...

يلاحظ "أوستين" على هذه الأفعال أنها ليست الوسائل الوحيدة التي بإمكان المتكلم اعتمادها في كلامه، بل هناك وسائل لغوية أخرى تضاف إلى الأفعال الإنجازية، منها: الحكم Mode والتطويح Accent والنغمة Intonation وعطف النسق Conjonction وسلوك المتكلم العام (إيماءاته وحركاته) وحال الحديث أو القول « Situation d'énonciation » (1).

إلا أن ما جاء به "أوستين" لم يكن كافياً لوضع نظرية متكاملة حسب اعترافه السابق، ولكنه مهد الطريق لتلميذه "سيرل" John rogerle searle لتطويع عدد من المفاهيم الأساسية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية للأفعال الكلامية، وتأكيد انقسام الفعل اللغوي إلى فعل لغوي مباشر وآخر غير مباشر.

"فعندما رغب جون سيرل في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أن بحثه (ما الفعل

الكلامي ؟) (What is a speech act?) ينبغي له أن يسمى (ما الفعل الإنجازي ؟) (2).

ففي نظره يشكل الفعل الإنجازي الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلاً يسمى "دليل القوة الإنجازية"، يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه

(1) الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص23.

(2) محمد العبد، تعديل القوة الانجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، ص04.

للجملة، ويتمثل ... في نظام الجملة والنبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل، وما يسمى الأفعال الأدائية⁽¹⁾

وكذلك الرأي عند دانيال فاندرفيكن Daniel Vanderveken، فالفعل الإنجازي في رأيه هو الوحدة الأولية لمعنى الجملة، وهو الوحدة الأولية للاتصال⁽²⁾.

ووضع "سيرل" لذلك مقاييس اثنا عشر يمكن من خلالها التمييز بين الأفعال الإنجازية، فالترجي والأمر مثلا لهما نفس الغرض أو الوجهة وهي الطلب من شخص ما القيام بشيء ما، لكنهما يختلفان في القوة، ويمكن التمثيل لذلك بجملة: "لو دنوت فأصبت معنا مما نأكل".

يمكن أن يعرض محتواها القضوي بقوى انجازية عدة نحو"

- أدن فأصب معنا مما نأكل

- هل تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟

- ألا تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟

- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل؟

فهذه الأفعال الكلامية الأربعة تختلف في القوة التي يعرض بها غرض إنجازي واحد هو الطلب، "عرض الأول بقوة الأمر، وعرض الثاني بقوة الالتماس أو الدعوة، وعرض الثالث بقوة العرض، وعرض الرابع بقوة التمني، يعني هذا أن القوة الإنجازية خصيصة المنطوقات لا الجمل، فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة"⁽³⁾.

وهذه المقاييس الاثنا عشر هي: ⁽⁴⁾

1- اختلافات لغاية الفعل أو وجهته كما في المثال السابق .

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 47.

(2) محمد العبد، المرجع السابق، ص 04.

(3) محمد العبد، المرجع السابق، ص 05.

(4) ينظر فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 84 وما بعدها. وينظر

2- اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء: وهي اختلافات تكون عنصرا من الوجهة الإنجازية لبعض الأقوال ،وتقوم بترتيب الكلمات حتى تلائم الواقع أو بالضبط لملاءمة المضمون القضوي للواقع.

3- اختلافات تمس الحالات النفسية المعبر عنها: فالمتكلم يعبر في كل فعل إنجازي يمتلك مضمونا قضويا عن موقف اتجاه هذا المضمون القضوي سواء كان مخلصا أم لا ، فلا يمكن أن يقول أحد ما "أعد بانجاز (ب) وهو لا ينوي انجاز (ب)"

4- اختلافات في شدة الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الإنجاز: فجملتا: "اقترح أن نذهب إلى السينما" و "ألح على الذهاب إلى السينما" لهما نفس وجهة الإنجاز ، إلا أن التعبير الأخير يقدم بقوة مختلفة.

5- اختلاف مقياس أو وضعية المتكلم و المستمع في حدود حساسية قوة إنجاز الفعل: فطلب القائد من الجندي تنظيف المكان يعد أمرا بالتأكيد ، أما طلب الجندي من القائد القيام بالفعل نفسه يعد اقتراحا أو طلبا ،ويستحيل أن يكون أمرا لأن وضعية المتكلم في الحالتين مختلفة وهي التي تحدد وجهة إنجاز الفعل.

6- الاختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع: فالاختلاف مثلا بين التهنة والتعزية يكمن في أن الأولى تمس مصالح المتكلم، والثانية تمس مصالح المستمع .

7- اختلافات في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابي: حيث نجد تعابير تربط القول بالخطاب ككل، وبالسباق المحيط مثل: استخلص، اعترض،... وأخرى تؤكد قضية أو تشير إلى وضعيتها داخل الخطاب وقيمتها الموضوعية مثل: بينما، بالإضافة، بالتالي...

8- اختلافات المضمون القضوي، التي تحددها علامات أو طرق تشير إلى القوة الإنجازية: فالاختلاف بين الاستنكار والاستشرف هو أن الأول يتجه إلى الماضي بينما الثاني تنبؤ بالمستقبل.

9- الاختلافات بين الأفعال كأفعال لغة دائمة وبين تلك التي تنجز كأفعال لغة دون

خضوع لما هو مطلوب: ويمثل سيرل لذلك بفعل التصنيف نفسه إذ يمكن القول:

أصنف هذا في (أ) وأصنف هذا في (ب) ، كما يمكن أن لا أقول شيئاً بل أقتصر

على وضع (أ) في المكان المخصص لـ (أ) ووضع (ب) في المكان المخصص لـ

(ب).

10- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسات خارج لسانية في إنجازها وتلك التي لا

تتطلب ذلك: فكثير من الأفعال الإنجازية تكون بحاجة إلى مؤسسة خارج لسانية،

وغالبا ما تكون في حاجة إلى وضعية المتكلم والمستمع في حضان المؤسسة مثل:

إعلان الحرب ، فلا يكفي أن يكون فلان صدى لفلان آخر، بل يجب أن يكون رجلا

في وضع بمؤسسة.

11- الاختلافات بين الأفعال ، أو الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجازها أو غير المتوفرة

على ذلك: فلا ننجز فعل تهديد مثلا بتلفظنا بكلمات مثل : "أنا أقول بتهديدك" بل توجد

أفعال إنجازية غير منجزة.

12- اختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي : فبعض الأفعال الإنجازية تستخدم لما

يمكن أن نطلق عليه الأسلوب الخاص الذي ينجز بموجبه فعل إنجازي ، فالاختلاف

بين المطالبة والائتمان على السر لا يوجب بالضرورة اختلافا في وجهة الإنجاز أو

المضمون القضوي بل يوجب اختلافا في أسلوب الانجاز .

والفعل الكلامي عند "سيرل" يتخذ مفهوما أوسع وأشمل من مجرد التعبير عن قصد

المتكلم، بل هو نوع من السلوك الخاضع أساسا للعرف اللغوي والاجتماعي الذي تضبطه

قواعد خاصة، فأتساءل تواصلنا بقول ما ننجز أربعة أفعال في الوقت نفسه: (1)

أ/فعل القول (التلفظ ببني صرفية وكلمات وجمل)

ب/فعل الإسناد (ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر)

(1) ينظر الجيلاي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 25.

ج/فعل الإنشاء (القصd المعبر عنه في القول :تحذير ،وعد ،تهديد...) .

د/فعل التأثير (يحصل بتغير فعلي في سلوك المرسل إليه بسبب تغير أفكاره ومعتقداته

كتحقيق المطلوب منه مثلا).

ولننظر في الأمثلة الآتية:

1-أنصحك بالصمت.

2-أصمتوا الآن فوراً .

3-هلا صتمتم .

4-أتصمتون.

فهذه الأمثلة جميعها تشترك في قضية واحدة، والأنا صريح ومضمر والأنتم أو الهو يحيل دائما على الشخص نفسه (الإحالة بالإشارة) والإسناد (الصمت)، بيد أن الأفعال الإنجازية تختلف من جملة إلى أخرى . ويتم تأويل كل منها تأويلا مناسباً اعتماداً على العناصر المقامية للتواصل، فالجملة (1) يمكن أن تفيد النصح، الأمر، التهديد . والجملة (2) قد تعني الأمر، التحذير . والجملة (3) قد تكون أمراً غير مباشر (عرض) أو تمنى، والجملة (4) يمكن أن تفهم على أنها استفهام، تعجب، استعلام.⁽¹⁾

كما طور "سيرل" شروط الملاءمة لضمان نجاح الأفعال الإنجازية والتفريق الميسور بين الأفعال الكلامية و طبقها على كثير منها تطبيقاً محكماً وهذه الشروط هي :⁽²⁾

| | |
|---------------------------------|----------------------------|
| Règle du contenu propositionnel | - شروط المحتوى القضوي |
| Règle d'introduction | - شرط التمهيد (أو التقديم) |
| Règle de sincérité | - شرط الإخلاص |
| Règle Essentielle | - الشرط الأساسي |

ولنطبق هذه الشروط على فعل التحذير مثلا :

(1) ينظر نفسه، ص26، 27.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

- المحتوى القضوي: الشخص (ب) أساء إلى الطرف (أ) بواسطة عمل أو قول (ج).
 - القاعدة التمهيدية: العمل أو القول (ج) قد أساء فعلا.
 - شرط الإخلاص: الطرف (أ) اعترف بتضرره ل (ب) بسبب العمل أو القول (ج).
 - الشرط الأساسي: الطرف (أ) أنذر (ب) من عواقب العودة إلى مثل تلك الإساءة.
- ثم حاول "سيرل" أن يحصر الأفعال الكلامية في اللغة في خمسة أصناف رئيسية تقوم على ثلاثة أسس منهجية، فأما الأسس الثلاثة فهي: (1)

1-الغرض الإنجازي.

2-اتجاه المطابقة.

3-شرط الإخلاص .

وأما الأصناف الخمسة فهي: (2)

- 1-أفعال تمثيلية (إخبارية) **Representatives**: وهي التي تعبر عن اعتقاد المتكلم بوصفه لواقعة ما. بحيث تلزمه بصدق القضية المعبر عنها كأفعال التقرير، الاستنتاج، الاستنباط ...
- 2-أفعال توجيهية **Directives**: وفيها يهدف المتكلم إلى توجيه المستمع للقيام بشيء معين كالطلب، السؤال، التحدي، الترجي، الاستجواب ...
- 3-أفعال التزامية **Commissives**: وهي الأفعال التي يلزم محتواها القضوي المتكلم بالقيام بسلسلة من الأفعال في المستقبل. مثل: أفعال الوعد، الوعيد، الوصية، العرض ...
- 4-أفعال تعبيرية **Expressives**: وغرضها التعبير عن الحالة النفسية للمتكلم ومن أمثلتها: الشكر، التهنة، الاعتذار، الترحيب ...

(1) نفسه، ص 49.

(2) ينظر عبد الرحمن بوردع، قضايا البحث التداولي، ص 6،7. وينظر جون أوستين وجون سيرل: أفعال الكلام، تر منصور العجالي، ص03.

5- أفعال إعلانية **Déclaratives**: وهي التي يطابق محتواها القضوي العالم الخارجي،

فتحدث تغيرات فورية في سير الأحداث العرفية باعتمادها على طقوس فوق لغوية

مثل : إعلان الزواج، أو الحرب، أو طقوس التنصير ...

كما يضاف إلى هذا تمييز "سيرل" للأفعال الكلامية من حيث المباشرة وعدمها إلى

أفعال كلامية مباشرة، وأفعال كلامية غير مباشرة . فحاول الإجابة عن عدة أسئلة مثل:

كيف يمكن للمتكلم أن يتلفظ بشيء وهو يقصد شيئاً آخر ؟ وكيف للمستمع أن ينتقل من

المعنى الحرفي للخطاب ليستنتج معنى آخر هو المقصود من التلفظ ؟ كيف بإمكان السامع

أن يفهم الاستفهام مثلا على أنه طلب أو التماس ؟ ...

يقول "سيرل": "هناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة ويريد بها معناها

الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلا : يمكن للمتكلم أن يتلفظ

بجملة : هل بإمكانك أن تتاولني الملح ؟ ولا يدل على استفهام، بل طلب بتقديم الملح"⁽¹⁾،

فالأفعال المباشرة هي الأقوال الحقيقية التي يطابق معناها المعنى الذي يقصده المتكلم

ويقفمه السامع.

أما الأفعال غير المباشرة فهي عكس ذلك، "فعمل اللغة غير المباشر عبارة عن عمل

محقق بطريقة غير مباشرة لتحقيق عمل آخر، إذن فهو فعل مزدوج يحوي فعلا أوليا مطابقا

للرغبة الأولية للمتكلم، وفعلا ثانويا مطابقا للمعنى الأدبي. والذي هو ليس إلا وسيلة تعبير عن

الرغبة الأولى، وهذا التضارب يؤدي إلى تساؤل حيوي: كيف يفهم المخاطب ما يطلبه منه

المخاطب"⁽²⁾

إن الأقوال غير المباشرة التي سماها "سيرل" الاستعارات أو الأقوال المجازية ، تُجبر

المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستدعي المتكلم إلى قوله كما

في المثال التالي:

⁽¹⁾ عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية . ص 164.

⁽²⁾ D.ZEMMOUR .Initiation à la linguistique .P131.

- جارتك أفعى .

فالمستمع الحاذق يدرك تماما أن المتكلم لا يقصد المعنى الحقيقي أي كون الجارة حقيقة زاحفة من الزواحف (أفعى)، بل ينتقل إلى المعنى المجازي حتى يصل إلى المقصود، ويمكن أن تساعده في ذلك أدوات أخرى غير لغوية نابعة من السياق كالتنغيم والنبر وملامح الوجه ... فيحتاج من الشخص الموصوف⁽¹⁾.

وانطلاقاً من العدد الوفير من الأفعال الإنجازية غير المباشرة التي ناقشها "سيرل"، لاحظ أن أهم الدوافع لاستخدامها هو "التأدب في الحديث" حيث ينقل المتحدث إلى المستمع أكثر مما تحمله الكلمات اعتماداً على الخلفية المعرفية المشتركة بينهما. سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، إضافة إلى قدرة المستمع على الاستنتاج والتعقل والتفكير⁽²⁾.

وقد اقترح بعض اللغويين أمثال: "ساكس" و"براون" و"يول" و"فاندايك" وغيرهم أساليب يمكن أن نتبعها لدراسة تداولية الخطاب من بينها:

- **تبادل الأدوار بين المتخاطبين:** ويقصد بها التنسيق أو التنظيم التتابعى؛ أي توزيع الكلام عبر متخاطبين. فيطرح ساكس فكرة "الأزواج المتقاربة" ويطلقها على ثنائيات التعبير المتلازمة مثل: السؤال، الجواب، التحية، رد التحية، الدعوة، الاستجابة...

- **علامات الخطاب:** وتتضمن استخدام مجموعة من المفردات لا يمكن أن تُفسَّر إلا بالرجوع إلى النحو التقليدي أو الدلالة التقليدية للجمل المفردة. مثل: من فضلك، بالتأكيد شكراً....

- **ألقاب التخاطب:** وتكشف هذه الألقاب عن علاقة الأدوار بين المتخاطبين من حيث المركز الاجتماعي والسيطرة والمودة والألفة.....

(1) ينظر الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 29.

(2) علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، ص 52.

- **المبادئ التعاونية في الخطاب:** هي مبادئ تتحكم في أصول الخطاب اقترحها بول غرابيس (1) .

ولقد خلصت جل الدراسات إلى أن كل الأفعال الكلامية أفعال غير مباشرة فيما عدا الأفعال الأدائية الصريحة، ولذلك فهي تكثر في تواصلنا أكثر من غيرها. " فالأفعال الإنجازية التي لا تستخدم إلا مباشرة قليلة جدا، وهي تقتصر في الغالب على ما يسمى الأفعال المؤسسية أو التشريعية كالتوكيل والتفويض والوصية والتوصية والتوريث والإجازة... ونحوها، لأن الأفعال الكلامية إن استخدمت هنا غير مباشرة فسوف تؤدي إلى اللبس وضياح الحقوق" (2).

ويمكن التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة من خلال ثلاثة فروق جوهرية:
"أولها: أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى، فجملة أتسافر معي؟ قد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة وهي الطلب، ليحتفظ الفعل بقوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام .

ثانيها: أن القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل واحدة لا تتغير في مختلف سياقات ومقامات التلفظ، في حين أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة لا تظهر إلا داخل المقام وتتغير بتغيره.

ثالثها: أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا تدرك إلا عبر عمليات ذهنية معقدة أحيانا، أما القوة الإنجازية المباشرة فتفهم من التركيب ذاته" (3).

مَلَامِحُ التَّدَاوُلِيَّةِ فِي المَوْرُوثِ العَرَبِيِّ:

وُصفت الحضارة العربية بأنها حضارة نصّية في أصلها تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عمليّة الفهم والإفهام⁽¹⁾، فكان النشاط التواصلية من حيث هو تفاعل بين طرفين

(1) علي عزت، المرجع السابق، ص 53.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ص، 82، 83.

(3) محمود أحمد نحلة، المرجع السابق. ص 83.

وتأثر وتأثير متبادل بين مرسلين شكّل محور اهتمام لدى كثير من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشف عن ملامح تداولية عدّة، ويؤكد أنّ ما جاء به التداوليون المعاصرون لم يكن جديداً بالنسبة لهم.

فالمتمأمّل في تراثنا العربي المتناثر بين كتب النحو والبلاغة واللّغة وأصول الفقه...يجده قد اتخذ اتجاهين بارزين هما: اتجاه يُعنى بالنّظام اللّغوي الذي يشمل أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولكلّ مستوى من هذه المستويات مكوّناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثمّ علاقة مجموع الأنظمة الفرعية بعضها ببعض دون التفات مقصود إلى مقتضيات المقام والقرائن الحالية، واتجاه آخر يعنى بالمقام وما يتعلّق به من قرائن غير لفظية كالدرجة الاجتماعية للمتكلّم والسامع، وعلاقة كلّ منهما بالآخر والحاجة النفسية والذهنية والحركات الجسمية لكلّ منهما وسكوته والبيئة المكانية للحدث التواصلية ومجموع المشاركين فيه، كما أنّهم لم يكتفوا بالسياق الاجتماعي فحسب بل ضمّوا إليه السياق الثقافي والشرعي. (2)

ويمكن الكشف من وراء كلّ ذلك عن العديد من المبادئ التداولية التي تُسهم في إقامة نظرية تداولية عربية المنشأ.

ولعلّ أوّل مسألة تُجلى تتأوّلهم لمفاهيم تداولية، تعريفهم للّغة وحصرهم وظيفتها الأساس في التبليغ. يقول "ابن سنان الخفّاجي" (ت466هـ): "ومن شروط الفصاحة والبلاغة، أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمّل فهمه، سواء كان ذلك الكلام لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منشوراً...والدليل على صحّة ما ذهبنا إليه... أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما أحتيج إليه ليعبّر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم" (3) فوجهة نظر ابن سنان الخفّاجي البارزة في هذا النّص تُؤكد إيمانه بأنّ الوظيفة الأساس للغة هي التواصل والتبليغ، وأنّ لا وظائف تداولية للغة خارج سياق

(1) ينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، ص175.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص84، 85.

(3) ابن سنان الخفّاجي، سر الفصاحة، ص209.

الاتصال، ثم إنَّ هذه اللغة إنّما أحتيج إليها لأجل هدف أسمى وهو التعبير عن المقاصد والأغراض ولكي يعلم الناس ما في أنفسهم بعضهم البعض، فلم يُتلفظ بالكلام لأجل الكلام وإنّما لإبانة معانٍ معينة يقصد إليها المتكلم قصدًا.

ويبدو الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفظ واضحًا جليًا أكثر في تعريف ابن جني " (ت 392 هـ) للغة إذ يقول: "أمّا حدها فإنّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم " (1) فاللغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده (غرضه) عمد إلى هذه الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبين، ولمراده أجلي وأنسب، ولا يُتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرًا. ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقره التداولية المعاصرة، إذ أنّ مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي) أي؛ في ضوء التداول. (2)

والى المسألة ذاتها أشار "ابن خلدون" (ت 808 هـ) في مقدّمته. قال: "أعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانی، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد" (3)، فنلمسه بقوله هذا يشير إلى أنّ اللّغة هي إرادة المتكلم الممثلة لهذه الملكة إحداث أصوات لغوية تعدّ جملة في اللّغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللّغوية الواحدة، وأنّ هذا المنجز اللّساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض الله للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية، أي إنّ قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين.

(1) ابن جني، الخصائص، ج 1 ص 33.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 29.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 469.

ولنقيض هذا نجد "أوستين" أشار إلى التلّفظ من غير قصد، الذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلّفظ المتكلم بأصوات صحيحة نحوياً وصرفياً ومعجمياً إلا أنّها لا تؤدي الإفادة المتوخاة منها، أي لا تنجز فعلاً لغياب قصد المرسل. (1)

وفي إشارة إلى أهمية القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللغوية الواحدة يقول ابن سنان الخفاجي: "فبعد وقوع التواضع يُحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمراً له، فالمواضعة تجري مجرى شذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات" (2) فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالمًا بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها أي بالمواضعات التي تُنظّم إنتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أو علامات من صنف علامي آخر (3)، وهو ما عبّر عنه "ابن خلدون" بقوله: "وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم" (4)

كما تعدّ الدراسات البلاغية من "أهمّ الدراسات التي تؤكّد الارتباط بين دراسة اللّغة واستعمالها في السّياق" (5) ويشير الباحث الألماني "لوسبرج" (Lausberg) في تعريفه للبلاغة إلى العلاقة الوطيدة بينها وبين التداولية إذ يقول: "إنّها نظام له بنية من الأشكال التصوريّة واللّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي يُنشده المتكلم في موقف محدّد، وبنفس الطريقة

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 191.

(2) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 03.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 183.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 469.

(5) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 06.

يرى ليتش (leitch)، أنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما" (1) والمتتبع لموضوعات البلاغة العربية وتحليلاتها يجد فيها "عناصر المقاربة التداولية حاضرة في كلّ الخطابات البلاغية ومن سماتها البارزة عنصرا السياق والمقام فضلا عن المقاصد التي يستهدفها المخاطب من الخطاب انطلاقاً من مبدأ أنّ لكلّ مقام مقالاً" (2)، فوجد البلاغيين العرب اهتموا بفكرة المقام ومقتضى الحال وأدرجوها ضمن ملاحظاتهم فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين. (3) وهذه الفكرة وثيقة الصلة بالتداولية، هذا العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلية المرتبطة بشكل منظم، وبين فكرة مقتضى الحال. وأشار صلاح فضل إلى هذه الصلة حين قال: "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "كل مقام مقال" (4)

يقول أبو "هلال العسكري" (ت395هـ): "وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تُقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوق، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتتعهد منفعة الخطاب" (5)، فريط إفادة الخطاب وتأديته منفعة بتحديد الغاية من الفكرة والسياق الذي وردت فيه، وبيان حال المتكلم والسامع معاً، ثمّ مراعاة الحالة الاجتماعية للمتلقين من حيث الألفاظ فلا تستخدم عبارات غير مفهومة فتتعهد فائدة الحوار. كما أنّه جعل من المتلقي شريكاً في العملية التواصلية إيقاناً منه بخطرته في نجاحها وذلك بالنظر إلى حالاته الإدراكية المختلفة

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص123، 124.

(2) إدريس عمراني، نظرات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي أنموذجاً، ص01.

(3) حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي، ص42.

(4) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.

(5) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص39.

باختلاف طبقته الاجتماعية⁽¹⁾ وهذه الجوانب مجتمعة هي ما اصطلح عليه "بمقتضى الحال". ثم إنه يشير إلى ضرورة عدم تلفظ المتكلم ومشاركته في الحوار إلا بما يعتقد صحيا صادقاً حتى لا تذهب فائدة الكلام، وهو المبدأ ذاته الذي اشترطه غرايس ضمن قواعد التعاون التي تُسهم في تواصل النشاط الكلامي.

وفي إشارة منه إلى ضرورة مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم يقول: "وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حال مقاماً، حتى تُقسّم أقدار المعاني، على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين، على أقدار الحالات"⁽²⁾ فلا يُخاطب فرح بكلام متألم، ولا جاهل بكلام متعلم، ذلك أن أحوالهم متباينة، ومقاماتهم مختلفة، ولكل منهم معنى يُناسب فهمه، ويداني فكره، وإلا غمض القصد وضاعت الفائدة.

كما نجد "السكاكي" (ت626هـ) يلفت الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة فيقول: "...لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنية يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم... ومقام الجدّ يباين مقام الهزل...، ومقام البناء على السؤال يباين مقام البناء على الإنكار..."⁽³⁾ فهذا النص يؤكد إدراكه التام للقرائن المختلفة التي تحدّد قصد المتكلم من كلامه، كمرعاة حال المتكلم والمخاطب وسياق الكلام والنبر والتنغيم ومعدّل الأداء الكلامي والتعبيرات والحركات الجسمية، وهذه المصاحبات اللغوية أو الملامح شبه اللغوية المصاحبة لنطق المتكلم هي من صميم بحث التداولية مادامت تدرس اللغة أثناء الاستعمال.

وقد كان "العبد القاهر الجرجاني" (ت471) - الذي جمع بين البلاغة والنحو في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" - رأي ثابت استطاع أن يُثبت به دعائم العربية ويكشف أسرارها متمثلة في نظرية النظم " فدراسته للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء كتفاً إلى كتف

(1) حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي، ص43.

(2) أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص153.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص158.

مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي" (1) إذ جعل "النظم دليلاً على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على الموازنة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي" (2) ربط "الرجاني" في نظريته بين ثلاثة مفاهيم تداولية "أحاط بعناصر المقام الذي يولد في كنفه المقال، فأولى عناية فائقة للعناصر التي يتشكل منها سياق الحال" (3) دون نأي عن قصد المتكلم والإفادة الحاصلة للسامع، وقد بلغت لفظة "معنى" في دلائل الإعجاز من حيث دلالتها على القصد والغرض حوالي اثني عشر وخمسمائة وألف موضع (4) من بينها حديثه عن آلية التقديم والتأخير التي لا تكون إلا لقصد واستجابة لعناصر السياق، كالإخبار في قوله "زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقٌ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ... وفي نحو قولك في الشرط والجزاء: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجت، وأنا إن خرجت خارجٌ، وكقولك في الحال: جاءني زيدٌ مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسروع أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع... وكان تنظر في الوصل والفصل، والإظهار والإضمار والتكرار طبقاً للمعاني التي ترومها والأغراض التي تؤمها" (5) فإعادة ترتيب العناصر اللغوية لم يأت جزافاً، بل كان استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية، فكل ترتيب ينطوي على قصد معين... إذ يتجاوز المرسل مجرد الضم الذي يقتضيه النحو والدلالة، إلى الضم على طريقة مخصوصة وفق ما يستدعيه سياق الخطاب" (6)

ثم يضيف "عبد القاهر الرجاني" في موضع آخر شارحاً الفرق بين: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلقُ، وزيدٌ هو المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ. يقول: "فكل وجه من الوجوه الأربعة يصدر عن

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 18.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 07.

(3) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 210.

(4) نفسه، ص 210.

(5) عبد القاهر الرجاني، دلائل الإعجاز، ص 97.

(6) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 141.

معنى خاصّ وغرض دقيق، وآية ذلك أنّك إذا جئت بالوجه الأوّل كنت محدثاً من لا يعرف أنّ انطلافاً كان لا من زيدٍ ولا من عمرو، وإذا سُقت الوجه الثاني كنت مكلّماً من عرف أنّ انطلافاً كان، فأعلمته أنّه من زيدٍ دون سواه، فإذا أردت تأكيد ذلك أدخلت ضمير الفصل فكان الوجه الثالث. ويتأتّى الوجه الرابع إذا كان السامع قد رأى إنساناً ينطلق بالبعد عنه فلم يثبت ولم يعلم أزيد أم عمرو⁽¹⁾، وهذا النصّ دليلٌ قاطع على أنّ "الجرجاني" تتبّه إلى أنّ العدول عن الأصل لا يكون إلاّ لغرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي⁽²⁾، إضافة إلى أنّه يتفق مع ما أورده "سيرل" من تمييز بين القوّة الغرضية وهدف الخطاب فالمحتوى القضوي للجمل الأربعة ظلّ واحداً وهدفها الكلّي هو الإفادة ابتداءً، بينما تتغيّر القوّة الغرضية والهدف الجوهرى للخطاب بتغيّر قصد المتكلم.⁽³⁾

كما نجد في البلاغة العربية أسساً لظاهرة الأفعال الكلامية التي تُعتبر ركيزة التداولية المعاصرة، ويمكن استشفافها من خلال تعمق العلماء العرب في تحليل ثنائية الخبر والإنشاء ومعايير التمييز بينهما والتي تشكّل المدخل الصحيح إلى نظرية عربية للأفعال الكلامية . إنّ نظرية الخبر والإنشاء وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العامّ تكافئ مفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين، ذلك أنّها نُوقشت ضمن مباحث علم المعاني⁽⁴⁾، وموضوع هذا الفرع اللّغوي في تراثنا العربي كما عرّفه السكاكي: "هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان... ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"⁽⁵⁾، أو كما عرّفه محمد بن علي الجرجاني: علم يُعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال

(1) عبد القاهر الجرجاني ، المصدر السابق، ص148، 153.

(2) نفسه ، ص148.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص173.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

ص49.

(5) السكاكي ، مفتاح العلوم، ص151.

المعنى بحسب مقتضى الوقت" (1) مؤكداً بذلك على قرينة تداولية هامة في تحديد موضوع علم المعاني وهو "مبدأ الإفادة". وهو المبدأ نفسه الذي أكد عليه "ابن خلدون" في قوله: "هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تُفِيده، ويُقصد بها الدلالة عليه من المعاني... ويبقى من الأمور المكتتفة بالواقعات المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو مُحْتَاج للدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة. وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة" (2)، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركّزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تُعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي.

إنّ ظاهرة الخبر والإنشاء في الموروث العربي حقل معرفي مشترك بين تخصصات علمية متعددة، فلسفية وبلاغية ونحوية وفقهية...، ولذلك يتعيّن على كلّ من يُريد البحث في هذه الظاهرة أن يتتبع فروعها وتطبيقاتها في عدد من المؤلفات التراثية المتباينة المشارب، المتشابهة في استعمال الأدوات التحليلية المنطقية على قدر كبير من الدقّة والتجريد، كما أنّ الملاحظ أنّ هذه النظرية لم تأت مكتملة في أوّل أمرها بل حصل لها ذلك بعد مرورها بعدة مراحل وأطوار جعلتها تستقرّ على أسس علمية دقيقة على يد اللاحقين "للسكاكي". (3)

وقد اعتمد العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء عدّة معايير منطقية وأخرى تداولية وردت متداخلة تداخلاً شديداً بحيث لا يمكن الفصل بينهما (4)، وما يهمنّا في هذا

(1) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتبهيّات في علم البلاغة العربية، ص 100.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 473.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي

ص 50، 53، 54.

(4) ينظر نفسه، ص 58.

المقام هي المعايير التداولية حتى لا يخرج البحث عن قصده ولا تذهب فائدته إن حصلت له فائدة.

فضلا عن معايير قبول الصدق والكذب، مطابقة النسبة الخارجية، إيجاد النسبة الخارجية، عدد النسب، تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، وضع البلاغيون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين على عكس الأصوليين الذين اتخذوه قرينة تمييزية أساسية⁽¹⁾، فقيل في تعريف الخبر والإنشاء: "يُسمى الكلام خبرياً إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع... ويسمى الكلام إنشائياً إن لم يحتل الصدق أو الكذب، ولا يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"⁽²⁾ والمقصود بالنسبة المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، ويتحقق في أحد الأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر، مستقبل)، وهي ثلاثة أنواع: كلامية وذهنية وخارجية.⁽³⁾ ومنه أقرّ العلماء أنّ الخبر له نسبة كلامية تُوصف إمّا صدقاً أو كذباً، لأنّها حقيقة مرجعية في الواقع، أمّا الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة، بل إنّ له نسبة لغوية صرفاً تتسبّب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبّب في إنجاز فعل ما.⁽⁴⁾ إلا أنّ علماء البلاغة لم ينفوا عند هذا الحدّ بل تنبّهوا إلى قصد المتكلم ورضه فقالوا: "الخبر ما كان لنسبته خارج تُقصد مطابقتها له، أو تُقصد عدم مطابقتها له"⁽⁵⁾ والإنشاء ما لم يكن "النسبته خارج تُقصد مطابقتها أو عدم

(1) ينظر نفسه، ص 58 وما بعدها.

(2) محمد حسن عبد العزيز، كيف ننجز الأشياء بالكلمات (02)، ص 11.

(3) ينظر نفسه، ص 11.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي

ص 62، 64.

(5) نفسه، ص 67.

مطابقتها⁽¹⁾، فكلا الأسلوبين له نسبة خارجية، وعدم تحقق المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وأنّ الفرق الحقيقي بينهما هو أنّ تحقق المطابقة بين النسبتين في الخبر مقصودة بينما في الإنشاء ليست مقصودة.⁽²⁾

يمكن القول أنّ تصورات البلاغيين القدامى تُجمع على أنّ الخبر "هو الخطاب التواصلية المكتمل إفادياً والذي يُريد المتكلم من نسبه الكلامية أن تُطابق نسبه الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلية المكتمل إفادياً والذي يُريد المتكلم من نسبه الكلامية أن تُجد نسبه الخارجية"⁽³⁾.

ثمّ إنّ العلماء العرب قسّموا الخبر والإنشاء تقسيماً تفصيلياً آخر، فأقروا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، وألها الضرب الابتدائي حين يكون السامع حالي الذهن من الحكم فيُلقي إليه الخبر خالياً من أدوات التوكيد، وثانيها الطلبي حيث يكون المخاطب شاكاً فيه فيؤكد الخبر حتّى يتمكن في نفسه، وآخرها الإنكاري عندما ينكر السامع حكم الخبر حيث يُؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة لإنكاره.⁽⁴⁾ وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد الله قائم، ثمّ: إنّ عبد الله قائم، ثمّ: إنّ عبد الله قائم. ورأى أنّ الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابته أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، وأنّ الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني.⁽⁵⁾ واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله سيرل حين أقر أنّ الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدّة المتضمنة في

(1) نفسه، ص 67.

(2) ينظر نفسه، ص 68.

(3) نفسه، ص 82.

(4) ينظر محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، ص 55.

(5) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 219. وينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق،

ص 516.

القول" إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنهما تختلفان في القوة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها: حروف المعاني في اللغة العربية كما في المثال السابق. (1)

كما قُسم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى: طلبي ويشمل؛ الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمني، وغير طلبي ويشمل؛ الترجي والقسم والتعجب والمدح والذم والتكثير وألفاظ العقود (2)، وهذه الأساليب تمثل أفعالاً كلامية وبالتحديد أفعالاً متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام أي؛ من معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب. وهو ما سمّاه الجرجاني بالمعنى ومعنى المعنى. يقول: "تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى ثم يُفصي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (3)، وهذا أيضاً يعكس دراسة العرب القدامى لأفعال الكلام غير المباشرة، كالأمر الذي يُفقد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء الأمر، ومع الخضوع الدعاء، ومع التساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يُعادل "مبدأ الشروط المعدّة" بتعبير سيرل، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوتها وضعفها وتصنيفها. (4)

وإذا قسّمنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد الخبر يندرج ضمن "التقريريات" بمصطلحات "سيرل"، أمّا الإنشاء فممنه ما يندرج ضمن "الأمريات" كالأمر والنهي والاستفهام...، و"الإيقاعات" كألفاظ العقود، و"البوحيات" كالمدح والذم والتمني (5)

(1) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 97.

(2) ينظر نفسه، ص 117، 127.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 193.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 117، 121.

(5) ينظر نفسه، ص 83.

أما الحجاج الذي يعتبر آلية من آليات المنهج التداولي، فقد احتقى به العلماء العرب القدامى، حيث كانت استراتيجية الإقناع بالحجاج واضحة في القرآن الكريم وأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي فترات سبقت ذلك وخلال العصر الجاهلي في المنافرات القبلية ثم شيئاً فشيئاً تبلورت كاستراتيجية أساسية في علوم الفقه وأصوله وعلم الكلام والعلوم اللغوية. (1)

ويمثل "الجاحظ" في كتابه "البيان والتبيين" الصورة العربية الأولى لتناوله فنّ الإقناع حين تحدّث عن الخطابة والخطيب، وما ينبغي أن يتوفّر عليه هذا الأخير من صفات جسدية ولغوية حتى يتمكن من إنفاذ ما يريد إلى ألباب مستمعيه، باعتبار أن أول ما يميّز الأسلوب الخطابي أنه إقناعي بلاغي يحتاج إلى الصور البلاغية والحجج والحجاج لأنّ التأثير والاستمالة يتطلبان الوضوح وأساليب الإقناع، كما لم يغفل الجاحظ دور العلامات السيميائية في الإقناع فأدرك ذلك وأكدّه في حديثه عن الخطّ والإشارة والحال والعقد والنسبة. (2)، يقول الجاحظ في إيضاحه لمفهوم البيان والبلاغة التي هي آلة الخطيب: "أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللّفظ، لا يكلم سيّد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة...". (3)، فالغاية عند الجاحظ الإقناع الشفوي وتقدّم الغاية (الإقناع) على الوسيلة (اللغة) وتحدّد طبيعتها وشكلها حسب مقامات التخاطب. (4)

لقد استطاع الجاحظ بتصوّره هذا أن يربط فكرة الفهم والإفهام بالإقناع الذي تبرز فيه سمات الكفاءة التداولية والقدرة على توظيفها حسب مقتضيات المقام، فبلاغة الخطاب الإقناعي اعتدال معرفي تداولي بلوره الجاحظ لتفسير البيان العربي في ضوء البلاغة،

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 447.

(2) ينظر حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري"، ص 109. وينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 447، 448. وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص 177، 178.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 92.

(4) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 448.

ودراسة البلاغة في جانبها التداولي هو ما اهتمت به الدراسات الغربية المعاصرة إذ لم تلق الاهتمام في ثقافتنا العربية بعد الجاحظ. (1)

بَيِّنَةُ الْأُصُولِيِّينَ:

لم يكن الأصوليون بمعزل عن توظيف العديد من الأسس التداولية حين "النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف" (2) ، فاعتتوا خاصة بقصد المتكلم وربطه بالسياق ونظروا في "التطابق بين الصيغ التركيبية والقصد وعدمه، وما يترتب عليه من اختلافات في تقسيم الملفوظ إلى: ظاهر ونصّ ومفسّر ومحكم من حيث وضوح الدلالة، وإلى: خفي ومشكل ومجمل ومتشابه من حيث غموضها" (3)

ويعكس أهمية القصد عند الأصوليين تأكيد الإمام الغزالي على ضرورة المعرفة التداولية للغة لفهم قصد المتكلم دون عناء، إذ قد تخرج دلالة الخطاب من المعنى الظاهر للغة إلى معاني أخرى تُساعد عناصر السياق على استلزامها، وعادة الناس إحدى هذه العناصر، يقول "الإمام الغزالي": "فعادة الناس تؤثر في تعريف مرادهم من ألفاظهم ، حتّى إنّ الجالس على المائدة يطلب الماء فيفهم منه العذب البارد" (4)، وكذلك الأمر عند ابن القيم الجوزية حين جعل العرف والعادة من محددات القصد. (5) ثمّ حدّر من مغبة إهمال قصد الكلام فقال: "فإياك أن تُهمل قصد المتكلم ونيّته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة، وتتسبب إليها ما هي بريئة منه، وتُلزم الحالف والمقرّر والناذر والعاهد ما لم يُلزمه الله ورسوله به" (6)

(1) ينظر نفسه، ص449،454. وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير

التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص178.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص359.

(3) ينظر موسى العبيدان ، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص209،216.

(4) أبو حامد محمد الغزالي، المستصفي من علم الأصول، ج2، ص157.

(5) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج3، ص62.

(6) محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص90.

ويؤدي القصد عند الأصوليين دوراً في معرفة المعنى، وانقسموا في ذلك فريقين: "القسم الحنفي والقسم الشافعي، وينضبط هذا التقسيم بما يمكن أن تُسميه بمبدأ القصدية، ومقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد. وصيغته هي الأصل في الكلام القصد، ومعلوم أن القصد من القول هو الذي يُورث عنه استلزاماته الصبغة السياقية أو المقامية"⁽¹⁾ إذ جعلوا قصد المتكلم الأساس فيما يلومه من تكاليف بمعونة العناصر السياقية أو المقامية. ومن الأصوليين من اعتبر المقاصد هي المعاني نفسها "مثل الشاطبي الذي عقد فصلاً تحت عنوان " المعاني هي المقصودة [...] ومنها: أن يكون الاعتناء بالمعاني المبنوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود"⁽²⁾ وهذا النص ينبئ عن إدراك "الشاطبي" أن العرب قد راعت القصد أثناء الوضع، وأنها إنما أصلحت الألفاظ وقومتها بناء عليه وحفظاً له، حتى يتيسر للمتكلم التعبير عن خلجات نفسه وعن معاني مقصودة بألفاظ مقصودة أيضاً.

كما درس علماء الأصول ثنائية الخبر والإنشاء وقرنوها بمبدأ القصد، ولم يكن المتقدمون منهم في تمييزهم بينهما مختلفين عما ذهب إليه البلاغيون والنحاة، أما المتأخرون فتميزوا بنظرهم في بعض الدقائق وبعض الاعتبارات التفصيلية⁽³⁾، فذهبوا إلى أن الشهادة والرواية والدعوى والإقرار و المقدمّة و النتيجة أخبار، وميزوا بين نوعين من الإنشاء: نوع تختص ألفاظه بالإنشاء سواء كان طلبياً (الأمر، التمني، النهي، الاستفهام...)، أو غير طلبية (القسم، المدح، الذم...)، ونوع تشترك ألفاظه بين الخبر والإنشاء وهي ألفاظ العقود من بيع وشراء وزواج وإجارة...، فإذا استُخدمت ألفاظ الإنشاء الدالة عليه كالأمر والنهي... كان إنشاء محضاً، أما إذا استُخدمت للدلالة على الاستفهام مثل أفعال الاستفهام ذاته

(1) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 103.

(2) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج 2، ص 396.

(3) ينظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص 356، 357.

مثل: أستفهم أو استفهمت عوضاً عن هل أو الهمزة، خرج الكلام عن الإنشاء المحض المباشر إلى لإنشاء العقود وما شابهها، وهنا يتدخل القصد لتمييز الخبر من الإنشاء، فهو إنشاء يختص بضرورة قصد المتكلم الإنشاء وإرادته⁽¹⁾ " ذلك أنّ مدلول بعتك الدار واحد في الخبر والإنشاء ، وإنّما يقصد المتكلم الحكاية والإنباء عن وقوع البيع منه خارجاً فيكون الكلام خبراً، ويقصد المتكلم إيقاع البيع وإيجاده وإنجازه في الخارج فيكون الكلام إنشاء"⁽²⁾ فيحتاج هنا إلى المقام الذي به يتبيّن قصد المتكلم إلى الإخبار أو إلى الإنشاء.

إنّ دراسة الأصوليين للخبر والإنشاء لا تخلو من منحى تداولي، فالشهادة والرواية والدّعوى والإقرار... كلّها أفعال كلامية منبثقة عن الخبر، والوجوب والإباحة والحرمة والكرهية... كلّها فروع كلامية ناتجة عن الأساليب الإنشائية.⁽³⁾ وقرنوا كلّ ذلك بمبدأ الغرض من كلام المتكلم وقصده، فجعلوه المائز الوحيد بين الخبر والإنشاء كما تبين في الألفاظ المشتركة بينهما مثل العقود وما شابهها من إيقاعات "التي لا تختص بأداة أو تركيب موضوع لها يفيد مباشرة معناها"⁽⁴⁾ ، وهم يقترحون في هذا بما قام به التداوليون المعاصرون من تقسيم للأفعال اللغوية إلى مباشرة وغير مباشرة، حيث تكون الأفعال المباشرة دالة على معناها بالوضع بأدوات وتراكيب مخصوصة⁽⁵⁾، كما يكون القصد في العقود سبباً في انتقالها من الفعل القولي إلى الفعل الإنجازي(الإيقاعي).

أشار الأصوليون إشارات مقتضبة ولكنّها واضحة في أهميّة السّياق ودوره في تفسير النّص(الدليل) وفهمه⁽⁶⁾، وفي بيان ذلك يقول ابن القيم: "السّياق يرشد إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ وتقييد المطلق وتنوّع

(1) ينظر نفسه، ص 352، 353.

(2) نفسه، ص 353.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص 172.

(4) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ، ص 358.

(5) ينظر نفسه، ص 358(الهامش).

(6) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، دلالة السّياق، ص 138.

الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"⁽¹⁾، واستشهد بقوله تعالى(ذق إنك أنت العزيز الكريم)⁽²⁾ فدلالة العزيز الكريم ما هي إلاّ الدليل الحقير، ويفضي إلى ذلك سياق النّص وسياق الموقف المتمثّل في سبب النزول؛ إذ نزلت في أبي جهل حين قال للنّبي "أنا أمنع أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم"⁽³⁾ فأذله الله وغيّره بكلمته، بقتله يوم غزوة بدر الكبرى.⁽⁴⁾

والفهم عند الأصوليين يختلف باعتبارات عدّة منها: الفهم بحسب مقصود المتكلم الذي يُمثّل غاية البحث الأصولي وغرض التشريع بل هو الحكم الذي يسعون للوصول إليه، وعلى السامع أن يُعوّل على السّياق اللّغوي للنّصوص بمساعدة دلائل عقلية وحالية حتّى يكشف عن مراد المتكلم ومقصوده.⁽⁵⁾، ويضرب ابن القيمّ مثالا يوضّح دور السّياق وعلاقته بتحديد قصد المتكلم يقول: "ومن تدبّر مصادر الشرع وموارده تبين أنّ الشارع ألغى الألفاظ التي لو يقصد المتكلمّ بها معانيها بل جرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدّة الفرح أو الغضب أو المرض ونحوهم، ولم يُكفّر من قال من شدّة فرحه براحلته بعد يأسه منها: اللّم أنت عبيدي وأنا ربك"⁽⁶⁾، فالساهي والنائم والمكره والمخطئ لحال من الأحوال لا يؤخذ كلامهم في ذاته وإنّما يُستدلّ على مقاصدهم بسياق التلفّظ.

إنّ محاولة استقراء المبادئ التداولية الكامنة في الموروث اللّغوي العربي تحتاج إلى قراءة متأنّيّة وبحث مستقلّ حتّى نوفي التراث حقّه، لأنّ هذا التراث الضخم فيه الكثير من المفاهيم والتصورات التي تشبه ما جاء به التداوليون المعاصرون، فالأسماء والمصطلحات مختلفة ولكن المفهوم والمقصود واحدٌ، وخوفا من انزياح البحث عن قصده وضيق المقام

(1) نفسه، ص139، 140.

(2) سورة الدخان، الآية 49.

(3) ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع السابق، ص140.

(4) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع السابق، ص140.

(5) ينظر نفسه، ص140.

(6) ينظر نفسه، ص143.

اكتفيت بالإشارة إلى بعض المسائل الهامة خاصّة في البلاغة والأصول دون تفصيل تاركة ذلك لبحوث قادمة بإذنه تعالى.